إطار مقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح عن الأعباء البيئية وانعكاس ذلك علي تحديد الوعاء الضريبي

رسالة مقدمة من الطالب

عمرو علاء محمود أحمد عطية

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة الزقازيق ــ ٢٠٠٠

ماجستير في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٧

صفحة الموافقة علي الرسالة

إطار مقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح عن الأعباء البيئية وانعكاس ذلك علي تحديد الوعاء الضريبي

رسالة مقدمة من الطالب

عمرو علاء محمود أحمد عطية

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة الزقازيق ــ ٢٠٠٠

ماجستير في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: **التوقيع**

١ – ا.د/طارق عبد العال حماد

أستاذ المحاسبة والمراجعة وعميد كلية التجارة السابق

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/جمال سعد خطاب

أستاذ المحاسبة والمراجعة ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

عميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية

٣ – ا.د/محمد عبد العزيز خليفة

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٤ – د./محمد عبد المنعم الشواربي

أستاذ المحاسبة المساعد ــ المعهد العالي للعلوم الإدارية والتجارة الخارجية

أكاديمية القاهرة الجديدة

٢٠١٧

إطار مقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح عن الأعباء البيئية وانعكاس ذلك علي تحديد الوعاء الضريبي

رسالة مقدمة من الطالب

عمرو علاء محمود أحمد عطية

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة الزقازيق ــ ٢٠٠٠

ماجستير في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١ – ا.د/طارق عبد العال حماد

أستاذ المحاسبة والمراجعة وعميد كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/جمال سعد خطاب

أستاذ المحاسبة والمراجعة ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٧

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٧ موافقة الجامعة / /٢٠١٧

٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

{ قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ }

صدق الله العظيم

سورة البقرة - آية (٣٢)

إهـــــداء

إلى خاتم الأنبياء والمرسلين محمد(ﷺ)

إلى والدي الكريمين، جزاء ما منحاني من رعاية، وحرصهم على تعليمي، أسأل الله أن يبارك في عمريهما ويهبهما عظيم أجره ويسبغ عليهما جزيل نعمه جزاء ما قدما لي.

إلى من علا الإخلاص خلقها والصبر عملها، إلى زوجتي الوفية، راجياً المولى عز وجل أن يمتعها بدوام الصحة والعافية.

إلى أولادي عبد الله ومريم وجودي أسأل الله عز وجل أن يبارك فيهم، ويجعلهم من أهل العلم .

إلى إخوتي وأهلي وأحبائي وزملائي في العمل الذين أحاطوني بدعائهم، وإلى كل من دعا لي بدعوة صادقة، إلى هؤلاء جميعاً أهدى هذا العمل المتواضع راجياً المولى عز وجل أن يتقبله مني، وأن يجعله خالصاً لوجهه، إنه على ما يشاء قدير، ونعم المولى ونعم النصير.

شكـــــر وتقديـــــر

قال الله تعالى (...لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ...)[1]وإذ كانت النعم تستوجب شكر المنعم فإن المنعم الحقيقي لكل النعم التي لا تُعد ولا تُحصى هو الله عز وجل ، قال تعالى (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ)[2]. ولذلك فإنني أتقدم بالشكر لله عز وجل صاحب الفضل والمنة الذي منّ علي ووفقني للعمل في هذا الموضوع، وأعانني على إتمامه. ومن شكر الله عزوجل مالا يتحقق إلا بشكر أولى الفضل من عباده ،عملاً بقول الرسول صلي الله عليه وسلم [من لا يشكر الناس لا يشكر الله][3].

وعملاً بهذا الهدى النبوي أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير والاعتراف بالجميل إلى العالم الجليل، الأستاذ الدكتور / **طارق عبدالعال حماد**، أستاذ المحاسبة والمراجعة- عميد كلية التجارة الأسبق– جامعة عين شمس، على قبول سيادته رئاسة لجنة الحكم على الرسالة الأمر الذي يعد شرفاً عظيماً لأي باحث وفرصة طيبة للاستفادة من توجيهات سيادته وآرائه العلمية القيّمة بالرغم من ضيق وقت سيادته ومشاغلة العديدة ، وكان الشرف لي بالجلوس بين يديه لتقويم ما كان من عوج وإصلاح ما كان من خلل ، فجزاه الله عني خير الجزاء ونفع به العلم وأهله.

كما يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى الأستاذ الدكتور / **جمال سعد خطاب**، أستاذ المحاسبة والمراجعة – عميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية كلية التجارة – جامعة عين شمس، الذي وسعني قلبه وعقله ورقته فغمرني بفيض علمه، ووافر عطفه، فلم يألُ جهداً ولم يدخر وسعاً في أن يقدم لي النصائح ، فعهدته أستاذاً حليماً وعالماً جليلاً وناصحاً أميناً، فكان لفكره وآرائه ما جعل الباحث يحتفظ بذكري الوفاء والإمتنان والتقدير، فجزاه الله عز وجل عنى خير الجزاء ،وأسأل الله عز وجل أن يمتعه بدوام الصحة والعافية.

كما أقدم تقديرى وإحترامى البالغين للعالمين الجليلين عضويِّ لجنة المناقشة والحكم الأستاذ الدكتور / **محمد عبد العزيز خليفة** ، أستاذ المحاسبة والمراجعة ووكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب سابقاً، ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة– جامعة عين شمس ، الذي أثري المكتبة العلمية بالكثير من الكتب والمراجع فكانت فيضاً يفيض علي طلاب العلم، وكانت نبراساً لكل باحث، وأرشد طلابه إلي طريق الخير ومد لهم يد العون، وكان الشرف لي بأن مّنَ الله علي فكان مناقشاً لبحثي وموجهاً لفكري، فجزاه الله عني خير الجزاء، و الدكتور / **محمد عبدالمنعم الشواربي**، أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد- المعهد العالي للعلوم الإدارية والتجارة الخارجية- لتفضله بالموافقة على قراءة هذا البحث وإفادتى بعلمه الغزير الذى سيضئ لى الطريق على خطوات بحثى العلمى، فجزاهما الله عنى كل خير وأخيراً أتوجه بالشكر والدعاء لكل من أسدى إليَّ عوناً أو قدم إليَّ نصيحة أو وهب إليّ دعاء لإتمام هذه الرسالة.

كما أتقدم بخالص شكري وعظيم تقديري إلى جميع أساتذتي على ما قدموه لي من عون وما بذلوه من نصح داعيا الله عز وجل لهم بدوام التوفيق .

الباحث

([1]) سورة إبراهيم. جزء من آية رقم ٧

([2]) سورة النحل. جزء من آية رقم ٥٣

([3]) الحديث أخرجه الترمذي . دار الفكر العربي. كتاب البر والصلة . باب . ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك . رقم ١٢٠٩ .ج٢ ص٥١٣.

المستخلص

إستهدفت الدراسة التعرف علي أهمية تطبيق قواعد حوكمة الشركات وتأثير ذلك علي مصداقية التقارير المالية، بهدف تعزيز الثقة في التقارير المقدمة لمصلحة الضرائب لتحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل، ودراسة العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح عن الأعباء البيئية وتحديد الوعاء الضريبي، وتتمثل أداة الدراسة الرئيسية التي اعتمد عليها الباحث في إجراء الدراسة التطبيقية علي مؤشر المسئولية الإجتماعية والبيئية بالبورصة المصرية S&P/EGX ESG، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلي ٢٠١٥، حيث تم إختيار أفضل الشركات أداءً وفقاً لمعايير البيئة، والمسئولية الإجتماعية، والحوكمة من بين أنشط ١٠٠ شركة مقيدة في البورصة المصرية، وتتكون عينة الدراسة من ١٤ شركة، وقد اقتصر الباحث علي أربعة عشر (١٤) شركة، وذلك لإستمرارهم بالمؤشر خلال هده السنوات (٢٠٠٧ إلي ٢٠١٤)، هذا بالإضافة إلي الإطلاع علي القوائم المالية لهذه الشركات خلال تلك السنوات لتحديد صافي الربح قبل الضريبة، وقام الباحث بإستخدام المنهج الإستدلالي التحليلي، وتوصلت الدراسة التطبيقية إلي وجود علاقة طردية بين كلاً من قواعد الحوكمة والإفصاح عن الأعباء البيئية من ناحية والوعاء الضريبي من ناحية أخري، يؤثر كلاً من قواعد الحوكمة والإفصاح عن الأعباء البيئية علي الوعاء الضريبي تأثيراً معنوياً، حيث بلغت نسب مساهمة متغيري الحوكمة والإفصاح عن الأعباء البيئية في تفسير التغيرات التي تحدث في متغير الوعاء الضريبي القيم (٣٢% ، ٣٠ %) على الترتيب، أي أن الحوكمة مسئولة بما نسبته (٣٢%) عن شرح التغيرات التي تحدث لمفهوم الوعاء الضريبي لدي شركات الدراسة، وكذلك الإفصاح عن الأعباء البيئية مسئول بما نسبته (٣٠%) عن شرح التغيرات التي تحدث لمفهوم الوعاء الضريبي لدي الشركات، وقد أوصت الدراسة أن يحتوي الإقرار الضريبي علي الأعباء البيئية التي تتحملها المنشأة وإعتبارها من التكاليف واجبة الخصم، بالإضافة إلي تطوير بيانات مراقب الحسابات(المراجع الخارجي) بحيث يتضمن الإشارة الى رأيه في الاداء البيئي للوحدة الإقتصادية ككل.

الملخص

المقدمة:

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، حيث أنه يُعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الإلتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر علي درجة ومستوي الإفصاح المحاسبي مما يؤكد علي أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد أهم مبادئ الحوكمة، فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير المحاسبة، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات.

ومن بين الفئات الخارجية المستفيدة من تطبيق مبادئ الحوكمة هي مصلحة الضرائب، لإعتمادها علي التقارير المالية المقدمة من قبل الممولين للوصول إلي الوعاء الضريبي ولأجل الاعتماد علي ما تحتويه تلك التقارير من معلومات لابد أن تتصف المعلومات بالإفصاح والشفافية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال العلاقة التي قد توجد بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية لكي تُعتمد من قبل السلطة المالية عند تحديد الوعاء الضريبي، والوعاء الضريبي هو" الموضوع أو المادة التي تفرض عليها الضريبة".

يلعب الإفصاح المحاسبي دور كبير في تحقيق الجودة في عملية التحاسب الضريبي، وذلك في ضوء مصداقية المعلومات المحاسبية، سواء في مجال التقارير المالية كجزء من نظام المعلومات المحاسبي أو في التقارير غير المالية كمعلومات إضافية، كما أن الدراسات والبحوث الأكاديمية تؤكد على دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق أهداف لمجالات عديدة سواء منها الإقتصادي أو البيئي أو الإجتماعي.

يجد مستخدمي البيانات المالية في المعلومات المالية عن جميع أنشطة المنشأة ومن بينها المعلومات البيئية أهمية بالغة في تقييم موقف المنشأة ونتائجها السابقة وتطلعاتها المستقبلية حيث تساهم هذه المعلومات في التأثير على مسار المشاريع التجارية وأنشطتها على المجتمع، ويتضح مما سبق أن القضايا البيئية تمثل تحدي كبير للمحاسبين من خلال قيامهم بقياس وتحليل التكاليف البيئية بجانب التكاليف الأخرى مما يضفي بعداً جديداً ومتطوراً للمهنة التي كانت في السابق تنظر للنواحي المالية والنقدية مع إغفال المسئولية الإجتماعية والبيئية للمنشأة، حيث يكمن التحدي في أن هناك صعوبة في قياس بعض التكاليف البيئية وكيفية معالجتها، مما يتطلب دراسة أساليب وطرق القياس والتحليل للإلتزامات البيئية التي تنشأ من مزاولة المنشأة لمهامها ونشاطها والذي يؤدي إلى إستنفاذ جزء من البيئة المحيطة.

وينبُع الإهتمام بالإفصاح البيئي إنطلاقاً من أن المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي ذات طبيعة مالية وكمية، مما يجعلها تؤثر تأثيراً مباشراً في المركز المالي للمنشآت ونتيجة نشاطها، إذ أن القوائم المالية يجب أن تعكس الإلتزامات الفعلية والمحتملة التي تنتج عن عدم إلتزام المنشأة بقوانين حماية البيئة.

أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات التأثيرات البيئية بالقوائم للقوائم المالية المرفقة للإقرار الضريبي، ستساعد كثيراً في نجاح آليات تطوير المنظومة الضريبية، ولا سيما في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية المصرية وإعتبارها شرطاً أساسياً للتحاسب الضريبي من واقع الدفاتر المحاسبية المنتظمة، بالإضافة إلي أن يتم الإفصاح عن التأثيرات البيئية للمنشأة سواء بشكل مستقل أو في الإيضاحات المتممة بالقوائم المالية.

مشكلة الدراسة:

يعتبر تطبيق حوكمة الشركات من خلال قواعدها وآلياتها أداة هامة من أدوات تحسين القياس المحاسبي، غير أن ذلك يشوبه العديد من أوجه القصور تتمثل في عدم تعرض تلك القواعد والآليات للأبعاد البيئية، ومن ثم تنصرف تلك الآثار السلبية علي موضوعية القياس المحاسبي ومن ثم موضوعية تحديد الوعاء الضريبي، بالإضافة إلي تنامي متطلبات وضغوط أصحاب المصالح بضرورة قيام الشركات بأداء دورها إتجاه البيئة

مقابل ما تحققه من أرباح وما يعانيه المجتمع من مشكلات إقتصادية وزيادة معدلات التلوث البيئي، لذلك تسعي بعض الشركات عن طريق عرض قوائمها المالية للمبالغة في أدائها للمسئولية البيئية، لذلك نجد في البيئة المصرية وجود تفاوت في درجة إلتزام الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بقواعد الحوكمة وأداء المسئولية البيئية.

ولذلك تكمُن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

إلي أي مدي يؤثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح عن الأعباء البيئية وتأثير ذلك علي تحديد الوعاء الضريبي ؟

ويتفرع من هذا التساؤل الإجابة علي الأسئلة الفرعية الآتية :-

١- ما علاقة حوكمة الشركات بالإفصاح البيئي ؟

٢ - ما هو دور قواعد الحوكمة في الإفصاح البيئي ؟

٣ - ما دور الإفصاح البيئي وفقاً لقواعد الحوكمة في التحديد الموضوعي للوعاء الضريبي ؟

أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية الدراسة في النقاط التالية :-

١- أهمية الأبعاد المحاسبية للحوكمة في التأثير علي الإفصاح البيئي.

٢- أهمية دور الحوكمة في تحسين أداء الإدارة الضريبية.

٣- أهمية الإفصاح البيئي كأحد آليات حوكمة الشركات وتأثيره علي تحديد الوعاء الضريبي.

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي :-

١- دراسة أهمية تطبيق قواعد حوكمة الشركات وتأثير ذلك علي مصداقية التقارير المالية، بهدف تعزيز الثقة في التقارير المقدمة لمصلحة الضرائب لتحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل.

٢- دراسة تأثير قواعد الحوكمة في عملية الإفصاح عن الأعباء البيئية.

٣- دراسة العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح البيئي وتحديد الوعاء الضريبي.

فروض الدراسة:

الفـــــرض الأول : توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق قواعد الحوكمة والإفصاح عن الأعباء البيئية والوعاء الضريبي.

الفرض الثاني : يؤثر كل من تطبيق قواعد الحوكمة والإفصاح عن الأعباء البيئية علي التحديد الموضوعي للوعاء الضريبي.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً : الملامح العامة لحوكمة الشركات.

أصبحت أن الحوكمة تحتل أهمية كبيرة على مستوى العالم، ولقد زاد الحديث مؤخراً عن حوكمة الشركات ودورها في تحسين الأداء الإقتصادي والإستثماري والمالي وبرز ضرورة تطبيقها ومتابعة أنظمتها في أغلب الإدارت لضمان حقوق المساهمين والمستثمرين والمجتمع.

إن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية، حيث يؤدي تطبيق الحوكمة وإتباع قواعدها إلي زيادة الثقة بالتقارير والقوائم المالية، فضلاً عن تخفيض مخاطر الشركات وكلفة رأس المال وإصدار تشريعات وقوانين صالحة لبيئة العمل.

إن الهدف الرئيسى لحوكمة الشركات هو تحقيق العدالة والشفافية وحق المساءلة بما يسمح لكل ذى مصلحة مراجعة الإدارة، ويتحقق ذلك بضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة الشركة أمام مساهميها، وضمان مراجعة الأداء المالى وحسن إستخدام أموال الشركة ومدى الإلتزام بالقانون، مع ضمان وجود المراقبة الخارجية المستقلة على المديرين والمحاسبين وصولاً الى قوائم مالية ختامية على أساس مبادئ محاسبية عالية الجودة.

هناك العديد من الجهات التي تتأثر وتؤثر في تطبيق قواعد حوكمة الشركات وتشمل المساهمين ومجلس الإدارة والادارة التنفيذية والمراجعة الداخلية، وأصحاب المصالح من خارج الشركة ومنهم السلطة المالية، كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها

المستثمر عند إتخاذ قراره الإستثماري، وفضلاً عن ذلك فإن لهذه القواعد دور هام وبارز فى تحقيق الرقابة والعمل بمهنية عالية فى مواجهة الأزمات المالية المتوقع حدوثها لاحتوائها.

تتأثر المحددات الداخلية أو الخارجية للحوكمة بمجموعة عوامل مرتبطة بالنظام الإقتصادي والإجتماعي، وبالوعي عند أفراد المجتمع، وأيضاً يمكن إدخال العامل البيئي من ضمن العوامل التي تؤثر علي فاعلية تطبيق الحوكمة، فهي جميعاً تعمل على زيادة الثقة فى الاقتصاد وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الإستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، كما أن الحوكمة تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات فى الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل.

ثانياً : تأثير قواعد الحوكمة علي الإفصاح عن الأعباء البيئية.

يتمثل دور النظام المحاسبي في توفير المعلومات البيئية اللازمة لإتخاذ القرارات وتقييم الأداء، للوصول لنظام محاسبي متخصص يعمل على قياس وتسجيل الأنشطة البيئية ومراجعتها والإفصاح عنها في التقارير المالية لتلبية إحتياجات الأطراف المستفيدة بكافة قطاعاتها من المعلومات التي تساعدها في تقييم وفاء المؤسسة بمسئوليتها إتجاه البيئة، فلقد أدى زيادة الإهتمام بالشئون البيئية إلى أن ينادي المهتمون بمهنة المحاسبة بتعديل المحاسبة لتشتمل على حسابات جديدة تساير المستجدات البيئية

يساهم الإفصاح البيئي في تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية والأطراف المعنية من المعلومات المالية التي تساعد في تقييم كفاءة المؤسسات فيما يتعلق بإستخدام الموارد الاقتصادية ومدى مساهمتها في الوفاء بمسئوليتها إتجاه حماية البيئة والمحافظة على مواردها وتجنيب المجتمع مخاطر التلوث.

أن الإفصاح البيئي سوف ينعكس أثره إيجاباً على نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي سواء كان ذلك في المدى القصير أم في المستقبل، وذلك من خلال كسب ثقة وقبول المجتمع لها وإقباله على منتجاتها والتوسع في إستثماراتها المختلفة كحافز لها على

تحسين البيئة ومحاربة التلوث، والشفافية في الكشف عن بياناتها ومعلوماتها المالية وغير المالية المتعلقة بالبيئة.

إن الإهتمام المتزايد للمحاسبة بحوكمة الشركات يرجع إلى محاولة إعادة وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية من قبل الأطراف المستخدمة للتقارير والقوائم المالية المفصح عنها من قبل الشركات والسعي لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير والقوائم المالية.

يُعد الإفصاح وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فالإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات، يصبح أكثر شفافية، وزيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي تنتج من تفعيل حوكمة الشركات، وتؤدي إلى حماية المستثمرين، كما أن جودة القوائم المالية تعزز مصداقية المعلومات المحاسبية.

إن تطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة وما تفرضه من تفعيل للرقابة على الأنظمة المحاسبية وعملية الإفصاح عن المعلومات المالية إنما يحقق الإستفادة القصوى من تلك الأنظمة، ويضمن توفير بيانات ومعلومات عادلة وشفافة تحقق إنسياب ووصول هذه المعلومات لكافة الأطراف وبشكل عادل مما يوضح علاقة حوكمة الشركات بالانظمة المالية والمحاسبية.

يُعد الإفصاح البيئي مطلباً أساسياً أفرزته ضروريات حوكمة الشركات لأن الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى، وكل شركة ملزمة قانونياً بالإفصاح عن معلومات بيئية ضرورية وصادقة تكون كافية لكل المتعاملين.

ثالثاً : الوعاء الضريبي وفقاً لقواعد حوكمة الشركات والإفصاح عن الأعباء البيئية.

تعد السياسة الضريبية أحد أهم أدوات السياسة المالية اللازمة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في إطار من العدالة الاجتماعية، ولم يعد الهدف الأساسي

لها هو تمويل الخزانة العامة للدولة، بل أصبح لها دوراً هاماً في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها من المجالات .

أصبحت حماية البيئة اليوم من المشاريع التنموية المهمة التي بدأت جميع الدول العناية بها، بعد أن تبين لها أن تلك الحماية ليست ضرورية فقط لصحة الإنسان، وإنما للتنمية أيضاً.

يُمكن للسياسة الضريبية في مجال مكافحة تلوث البيئة أن تلعب دوراً هاماً بما قد تتضمنه من قيود أو حوافز ضريبية تُشجع علي حماية البيئة، ويفضل إستخدام الضريبة في هذا المجال علي ما عداها من أدوات السياسة البيئية الأخرى كالرقابة المباشرة، والإعانات الحكومية، أو تراخيص التلوث القابلة للإتجار، وذلك لقدرتها علي خلق حافز بصورة مستمرة لمكافحة التلوث، وتدنيتها لتكاليف مكافحة التلوث، وقدرتها علي توفير إيرادات عالية.

هناك دور كبير ومؤثر لمبادئ الحوكمة في تحسين الأداء الإستراتيجي للإدارة الضريبية، من خلال إيجاد الإطار القانوني الذي يحدد الصلاحيات بين مختلف الهيئات المساهمة في العمل الضريبي من خلال فصل الصلاحيات وتحديد المسئوليات، علي سبيل المثال تحديد الجهة المسئولة عن رسم السياسة الضريبية والجهة المسئولة عن تنفيذ السياسة الضريبية والمتمثلة بمصلحة الضرائب المصرية، وكذلك توزيع المسئوليات داخل الإدارة الضريبية يقع علي مجلس الإدارة حيث أن من ضمن مسئولياته هو الموازنة بين مصالح الأطراف ذات العلاقة، وحماية مصالحهم، ورسم توجههم الإستراتيجي.

إن مصداقية المعلومات المحاسبية ترتبط بكافة المعاملات المالية التي يمكن أن تخدم أطراف عديدة ومنها الإدارة الضريبية، ففي ظل مصداقية المعلومات المحاسبية يتسنى للفاحص الضريبي أن يؤدي عمله بلا إجتهادات شخصية تدفعه إلى الأخذ بأسلوب التقديرات الجزافية التي في النهاية تصل بالممول الضريبي إلى حافة الهاوية وفقدان الثقة في الإدارة الضريبية، وزيادة حالات المنازعات الضريبية والتهرب الضريبي.

أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات التأثيرات البيئية بالقوائم للقوائم المالية المرفقة للإقرار الضريبي، ستساعد كثيراً في نجاح آليات تطوير المنظومة الضريبية، ولا سيما في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية المصرية وإعتبارها شرطاً أساسياً للتحاسب الضريبي من واقع الدفاتر المحاسبية المنتظمة، بالإضافة إلي أن يتم الإفصاح عن التأثيرات البيئية للمنشأة سواء بشكل مستقل أو في الإيضاحات المتممة بالقوائم المالية.

نتائج الدراسة:

أولاً: من أدبيات الإطار النظري للدراسة أمكن للباحث إستخلاص بعض النتائج النظرية التالية:

١- تعد الحوكمة نظام فعال لتعزيز الرقابة وتحديد المسئوليات في الشركات، بما يؤدي لتحسين الأداء، وتوفير قوائم مالية خالية من الغش والأخطاء، وتدعيم القرارات الإستثمارية، وذلك من خلال تطبيق الجودة في المعلومات المحاسبية من حيث الملائمة والمصداقية والقابلية للمقارنة.

٢- أنه يمكن النظر لمفهوم حوكمة الشركات من عدة زوايا كالتالي، من الناحية الإقتصادية بإعتبارها الآلية التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل، ومن الناحية القانونية على أنها تشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية، كما يمكن النظر إلى الحوكمة من الناحية الإجتماعية والأخلاقية بالتركيز على المسئولية الإجتماعية للشركة وتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة.

٣- أن الإفصاح البيئي سوف ينعكس أثره إيجاباً على نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي سواء كان ذلك في المدى القصير أم في المستقبل، وذلك من خلال كسب ثقة وقبول المجتمع لها وإقباله على منتجاتها والتوسع في إستثماراتها المختلفة كحافز لها على تحسين البيئة ومحاربة التلوث، والشفافية في الكشف عن بياناتها ومعلوماتها المالية وغير المالية المتعلقة بالبيئة.

٤- عدم توفر نظام محاسبي شامل يفي بأغراض الإفصاح البيئي.

٥- عدم وجود قوانين وتشريعات ومعايير محاسبية ملزمة للإفصاح البيئي.

٦- صعوبة إيجاد أسلوب موحد للتعبير والإفصاح عن الأعباء البيئية تلتزم بها جميع الشركات .